

CD/PV.1059
14 March 2007

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والخمسين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الأربعاء ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٢٠

الرئيس: السيد خوان أنطونيو مارش (إسبانيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٥٩ لمؤتمر نزع السلاح.

سواصل اليوم سلسلة الجلسات العامة التي يرحب المؤتمر خلالها بالضيوف الموقرين الذين استجابوا لدعوتنا لهم بإلقاء كلمة أمام المؤتمر، وهم سعادة البروفيسورة جوي أوغوو، وزيرة خارجية نيجيريا، والسيد تشو زونغ - بيو، نائب وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا. وفي قائمة المتكلمين لدي اليوم كذلك سعادة السفير محمد لوليشكي، سفير المغرب، والسيدة تاهميننا، اللذان سيلقيان بياناً باسم أعضاء مجموعة الـ ٢١.

وأود الآن أن أعرب عن ترحيبي الحار بأول المتكلمين في هذا اليوم، سعادة البروفيسورة جوي أوغوو، وزيرة خارجية نيجيريا. ولقد ساهمت البروفيسورة أوغوو كثيراً في قضية نزع السلاح وانتشار السلاح. واعترافاً بإنجازاتها في هذا المجال، تولت البروفيسورة رئاسة المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمم العام. وأعطي لها الكلمة الآن.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشعر كما لو أنني قد عدت إلى بيتي. ففي حزيران/يونيه من العام الماضي، كنت هنا في هذه القاعة كي أسمع الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، يخاطب هذا المؤتمر، وأظن أنها كانت المرة الأولى منذ زمن طويل جداً. لذا فأنا مسرورة لأنني عدت إلى هنا.

سيدي الرئيس، أنا مسرورة بشكل خاص لرؤيتك ترأس مداولاتنا في مؤتمر نزع السلاح كرئيس لهذا المؤتمر. وأنا، نيابةً عن الوفد النيجيري، أهنتك على انتخابك. إننا نجتمع ها هنا في وقت ساد فيه قنوطٌ كبير - نتج عن شلل دام عقداً من الزمن لم يفلح في إخماد جذوة الحياة في هذا الحفل البالغ الأهمية. ولكن رغم ما قد يبدو عليه الوضع من كآبة، فإن أملاً كبيراً يحذو نيجيريا، ككثيرين غيرها في هذا الاجتماع، بل إنها تتوقع أن تكون ثمة فرصة حقيقية لإحراز قدرٍ من التقدم في إنجاز ولاية المؤتمر إذا ما امتزجت الإرادة السياسية والالتزام السياسي بالشكل الصحيح.

وتعلق نيجيريا أهمية كبرى على مؤتمر نزع السلاح، وهي تعتقد أنه محفلٌ حيويٌّ بالنسبة للمجتمع الدولي يعالج مجموعةً من التحديات الأمنية المتعددة الأوجه في عالمٍ يخيم عليه الخطر وانعدام الأمن بشكل متزايد. وهو موقفٌ نابعٌ من القناعة بأن الأمن العالمي لا يقبل التجزئة وبالتالي فمن الأفضل أن يعالج على أساس متعدد الأطراف. والمؤتمر، بوصفه الحفل المتعدد الأطراف الوحيد للمفاوضات بشأن نزع السلاح، يعد في موقع فريد يهيئه لأداء دور رائد في الجهود المبذولة لإيجاد نظامٍ أمميٍ يتسم بالاستقرار والسلم والاستدامة يعود بالفائدة على البشر أجمعين، الأقوياء منهم والضعفاء، على حد سواء.

إن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل مسألتان تكتسيان أهمية قصوى بالنسبة لنيجيريا. ولهما دورٌ محوري في منع نشوب النزاعات. وتسلّم نيجيريا، بوصفها بلداً نامياً، بالعلاقة السببية بين نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتحقيق التنمية المستدامة بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى خلفية مصلحة نيجيريا ودورها في مبادرات منع النزاعات وبناء السلام في ربوع العالم، فإن استمرار مأزق مؤتمر نزع السلاح لا يزال مصدر قلق كبير يجب التصدي له. وستواصل نيجيريا، ضمن إطار المؤتمر، الوقوف إلى جانب الأفكار والمقترحات التي ستمكّن المؤتمر من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل والبدء في مفاوضات موضوعية بشأن المسائل الصعبة المطروحة عليه.

السيدة أوغوو (نيجيريا)

ومن الضرورة الملحة أن يضع المؤتمر برنامج عمل شاملاً ومتوازناً وعادلاً يأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية لدى كل المجموعات والبلدان. ونظراً لأن الهدف الرئيس للمؤتمر هو إنشاء نظام أمني مستقر في بيئة دولية، فإنه من المهم أن تتفق على برنامج عمل يسعى إلى إيجاد مظلة أمنية جماعية وشاملة للجميع. وكما نعلم جميعاً، فإن النظام الأمني يكون في أفضل أحواله عندما يُبنى على أساس من التوافق بدلاً من اتباع نهج الحالة المتعادلة التي يأخذ فيها الفائز كل شيء.

واليوم تقف مداورات المؤتمر في طريق مسدود ويعود بسبب غياب الإرادة السياسية القوية من جانب بعض الدول الأعضاء. ولكن هناك أيضاً عدم إدراك ملموس للشواغل الأمنية لدى مختلف المجموعات والأمم. فعملية التوفيق بين الأولويات السياسية الوطنية المتنافسة لا تعني بأي حال من الأحوال أن يكتفي المؤتمر بالتوصل إلى القاسم المشترك الأدنى ولا أن يطلب من بعض الأعضاء أن يتخلوا عن جهودهم بينما يستمتع آخرون بالاحتفال بنصر ساحق. وعلى العكس من ذلك، يجب أن تنطوي هذه العملية على التوفيق كما يجب أن تنطوي على تفاهم متبادل، وبالخصوص على رغبة في تكييف المواقف السياسية الوطنية من أجل الصالح العام. وفي نظرنا، يتمثل الصالح العام في أن يضع المؤتمر لبنات صرح الأمن العالمي الذي يضمن ويرسخ الأمن والسلامة للبشرية جمعاء بما في ذلك للأجيال القادمة. ولهذا السبب، تود نيجيريا أن تشجع أعضاء الوفود الموقرين على أن يعتبروا أنفسهم، ليسوا ممثلين لحكوماتهم الوطنية فقط وإنما كشركاء، بشكل حاسم وكبير، في جهود بناء الأمن العالمي.

وتعتقد نيجيريا أن إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة تعد واحدة من أشد الضمانات فعالية وأكثرها مصداقية إزاء استعمال تلك الأسلحة أو من التهديد باستعمالها. وإننا نسلم بالصعوبة التي تعترض تحقيق هذا الهدف في المدى القريب على الأقل. ولكن بينما ينتظر العالم بلهفة ذلك اليوم الذي ستزال فيه الأسلحة النووية، فإننا نحیی جميع الجهود الأحادية والثنائية التي تسعى لتحقيق هذه الغاية وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية لأن تفعل المزيد كي تخفف عتبة احتمال استعمال تلك الأسلحة. ويعد دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت قريب خطوة أولى ضرورية في التصدي للانتشار العمودي والأفقي معاً. وإننا ندعو جميع البلدان المدرجة في المرفق ٢ لأن تصدق على المعاهدة كي يتسنى دخولها حيز النفاذ. وفي انتظار حدوث هذا التطور، ينبغي الإبقاء على الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية أو تفجيرات أي أجهزة نووية.

وتكرر نيجيريا دعمها لمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعترف بها دولياً والتي أنشئت بناءً على ترتيبات تفاوضت عليها الدول بحرية في المناطق المعنية. وكدليل على التزامنا بأن نجعل من أفريقيا منطقة لا نووية، كانت نيجيريا أول من طرح اقتراحاً على صعيد كل من الاتحاد الأفريقي والجمعية العامة للأمم المتحدة تطلب فيه من الدول التي لم توقع أو تصدق على معاهدة بيليندايا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، أو على بروتوكولاتها، بأن تفعل ذلك حتى يتسنى دخول المعاهدة حيز النفاذ. وإننا نحث الدول المعنية على تنفيذ مقررات كل من المجلس والجمعية العامة أو على التقييد بها، حسب ما تقتضيه الأحوال.

السيدة أوغوو (نيجيريا)

وتقبل نيجيريا تماماً أن تكون الخطوة الأولى المنطقية والمعقولة في تناول مسألتني نزع السلاح وعدم الانتشار هي التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. غير أننا نعتقد أن التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تستثني المخزونات الموجودة أمرٌ معيبٌ ولن يفيد لأنه يضيفي الشرعية على الوضع القائم فقط دون التصدي للمخاوف الأساسية التي لدى الكثيرين. وإنما نرى أن اعتماد نهج شاملٍ وغير قائمٍ على التمييز فيما يتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تشمل مسألة المخزونات الموجودة والتحقق الواجب، إنما سيعزز نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار معاً.

أما البلدان التي تخلت عن الخيار النووي وقبلت أن تنفذ نظام عدم الانتشار فعلياً فإنها تستحق مكافأة في شكل ضمانات أمن سلبية. وتلك الضمانات الفعلية هي في الوقت نفسه معقولة وواقعية حيث لا يمكن استدامة عدم انتشار الأسلحة النووية إلا عندما تحصل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات عن طريق صك قانوني ملزم يكفل حماية استقلالها وسلامة أراضيها وأمنها وقيمتها حمايةً تامةً وفعلياً من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

أما رفض منح ضمانات الأمن السلبية للدول فإنه تشجيعٌ للانتشار من الباب الخلفي. والواقع أن بلداً كبلي الذي تخلى عن خيار السلاح النووي ووقع وصدق على جميع المعاهدات المتعلقة بالأسلحة النووية وأخضع الأنشطة النووية السلمية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورصدها، يعتبر استمرار إحجام بعض الدول عن قبول حتى مفهوم ضمانات الأمن السلبية ضرباً من الخيانة. فقد أثبتت التجربة أنه عندما نحقق في التركيز على ما يعتبره الآخرون تهديداً أو خطراً، فإننا لا نزرع الشقاق والارتياب فقط، وإنما نهين أيضاً الظروف التي تشجع البحث عن خيارات بديلة من أجل حماية الذات.

والآن أود الحديث عن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يحدث استعمالها خراباً في معظم أنحاء العالم الذي نعيش فيه، خاصة في مناطق التراع في أفريقيا ولا سيما في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. ففي تلك المنطقة، أذكى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطرق غير مشروعة فتيل التراعات وأجهض جهودنا المستميتة في سبيل إنشاء قاعدة بدوام السلم والأمن والاستقرار. واتخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، في سياق ما تبذله من جهود لمواجهة ذلك التحدي، قراراً بالوقف الاختياري لاستيراد وتصدير تلك الأسلحة. وقد تحول ذلك الوقف الاختياري الآن، كما تعلمون جميعاً، إلى اتفاقية تاريخية. وتفرض الاتفاقية، التي اعتمدت في حزيران/يونيه من العام الماضي، حظراً على عمليات نقل الأسلحة من أو إلى المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا أو عبرها. وهي تحظر نقل تلك الأسلحة الصغيرة والخفيفة إلى جهات من غير الدول. والواقع أنه لا يحق للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا الحصول على تلك الأسلحة إلا لأغراض الدفاع الوطني المشروع والأمن الداخلي أو للمشاركة في جهود حفظ السلام.

لذا، فإننا نطالب المجتمع الدولي، بمن فيهم صناع الأسلحة الصغيرة والخفيفة وكذلك شركات السمسة، باحترام اتفاقية الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا. وندعو المنظمات الإقليمية الأخرى والدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأن تحذو حذو الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا في مواجهة خطر الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة.

السيدة أوغوو (نيجيريا)

ولعلكم تتذكرون أن الرئيس أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، دعا في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إلى إبرام معاهدة دولية بشأن تجارة السلاح تكون شاملة وملزمة قانوناً. فمثل تلك المعاهدة أصبحت ضرورية بوصفها وسيلة لوضع معيار دولي مشترك بشأن عمليات نقل الأسلحة وبغية تنظيم تجارة السلاح على الصعيد الدولي من أجل ضمان عدم تحويلها إلى مستعملين نهائين غير مصرح لهم باستعمالها. وإننا بالطبع مسرورون باعتماد الجمعية العامة القرار ٨٩/٦١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ القاضي بإبرام تلك المعاهدة. ولكننا لا نعتبر القرار ٨٩/٦١ غاية في حد ذاته. بل يجب علينا، بصفتنا أطرافاً مؤثرة في المجتمع الدولي، أن نصمم على تحريك العمليات والآليات الإدارية الضرورية التي ستسهل التفاوض بشأن المعاهدة المقترحة. وأريد أن أؤكد، انطلاقاً من هذه الروح، أن نيجيريا على استعداد للعمل والمثابرة مع غيرها من أعضاء هذا المحفل الذين يشاطرونها الرأي بغية ضمان التفاوض السريع بشأن معاهدة ملزمة قانوناً عن تجارة السلاح العالمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سعادة الوزيرة، باسم مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أشكر على هذا البيان الهام وأيضاً على الكلمات التي وجهتها إلى هذا المحفل تحثني فيها على تحقيق نتائج جديدة والبدء في مناقشات ومفاوضات بشأن مواضيع جديدة، وكذلك على نظرتك لأهمية هذا المحفل وعلى تكرمك بزيارتنا. وإننا جميعاً نشعر بامتنانٍ شديد لك على ذلك.

والآن أعلق الجلسة لمدة ثلاث دقائق كي أتيح للأمين العام للمؤتمر ولشخصي مرافقة وزيرة خارجية نيجيريا إلى خارج قاعة المجلس.

عُلقَت الجلسة الساعة ١٥/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٤٥

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أستأنف الجلسة العامة ١٠٥٩ للمؤتمر.

والآن أود أن أرحب ترحيباً شديداً، أصالةً عن نفسي ونيابةً عن المؤتمر، بالمتكلم التالي صاحب السعادة تشو زونغ - بيو، نائب وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لفخرٌ عظيمٌ ومصدرٌ سرورٍ لي أن أحاطب اليوم مؤتمر نزع السلاح، المحفل الرئيسي للمفاوضات المتعددة الأطراف من أجل تحقيق السلام عن طريق نزع السلاح. فجميع المعاهدات البارزة بدءاً من معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كلها رأت النور في هذه القاعة التاريخية حيث يلتقي التفاني والمثابرة وروح التوافق من أجل قضية نبيلة واحدة - ضمان الأمن المشترك للبشرية.

ويسرُّ جمهورية كوريا، بوصفها مؤيدةً متحمسةً للجهود المتعددة الأطراف الهادفة إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار، وبوصفها واحدة من الرؤساء الستة الذين أخذوا في عام ٢٠٠٦ بزمام المبادرة المشتركة لإشاعة الحيوية في مؤتمر نزع السلاح، أن ترى في هذا العام استمرار الروح التي سادت في عام ٢٠٠٦ والأفكار التي طُرحت خلاله. وإننا في الحقيقة نتمنى مخلصين أن يحقق مؤتمر نزع السلاح تقدماً جدياً من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها جميع الدول الأعضاء الممثلة هنا.

السيد تشو (جمهورية كوريا)

ومنذ فشل المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقمة العالمية لعام ٢٠٠٥، زادت الانتقادات التي تقول إن عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف في حيرة وارتباك. فكثيراً ما نُظر إلى مؤتمر نزع السلاح على أنه محفلٌ عاجزٌ عن الوفاء بالمطلوب وغارقٌ في الجدل وضائعٌ في الترجمة.

ورغم حالات الإخفاق تلك، شاهدنا في جنيف العام الماضي تقدماً جدياً في كلٍّ من المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية والمؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومما يبعث على الأمل أيضاً استمرار المناقشات المنظمة والمركزة التي بدأت العام الماضي في مؤتمر نزع السلاح. وينبغي علينا ألا نذخر جهداً كي لا يخبو هذا الزخم. وإني تواقٌ إلى رؤية مؤتمر نزع السلاح يستأنف عمله لينجز مهمته الفريدة.

ومع بداية الدورة الاستعراضية الجديدة لمعاهدة عدم الانتشار في هذه السنة، فإننا نولي عنايةً شديدة للعملية وكلنا ترقّبٌ مشوب بالحذر. وأنا آمل وأتوقع من اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تقوم ببدايةٍ جديدةٍ وأن تعطي أنشطتنا في إطار مؤتمر نزع السلاح دفعةً جديدةً للجنة التحضيرية لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار في فيينا ولعملية الاستعراض برمتها.

وأعود إلى المسائل الرئيسية التي يناقشها المؤتمر، إن حكومتي تساند بشدة الشروع فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأعتقد أن هذه المعاهدة أصبحت جاهزة للتفاوض. فهذه المعاهدة يمكن أن تكون لبنة في بناء نزع السلاح النووي وعدم انتشاره نظراً لتأخر بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلاوةً على ذلك، ستوطد المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية الثقة المتبادلة وتؤكد مجدداً التزامنا بتزع السلاح المتعدد الأطراف. وإننا، في هذا الصدد، نرحب بالاقترح الذي طرحته الولايات المتحدة العام الماضي بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ونأمل أن يشكل قاعدة جيدة لبدء المفاوضات.

أما بشأن نزع السلاح النووي، فإن المناقشات المنظمة قد بيّنت أن الشفافية وعدم التراجع وقابلية التحقق ينبغي أن تكون المبادئ التي يُسترشد بها في نزع السلاح النووي. وبينما تُتبع نهجاً عملياً وواقعياً وتدرجياً، علينا مناقشة مجموعة من المسائل مثل النظرية والسياسات النووية، وحالة العمليات، والتخفيض، والتحقق. وتؤيد حكومتي مفهوم ضمانات الأمن السلبية كوسيلةٍ عمليةٍ لتقليل الإحساس بانعدام الأمن لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإنني أعتقد أنه ينبغي على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات أمن موثوق بها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تنفذ بإخلاص التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات.

ونظراً لأن جمهورية كوريا من بين البلدان التي تطبق بنشاط برنامجاً فضائياً سلمياً، فإنها ترى أن الأمن في الفضاء، بما في ذلك منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتعهد استهداف الأجسام الفضائية، مسألةٌ بالغة الأهمية بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. ويحدونا الأمل في أن تساهم المشاورات المكثفة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، والتي تجرى في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية على السواء، في تحقيق تفاهم أفضل وتوضيح أكبر لمختلف جوانب هذه المسألة.

السيد تشو (جمهورية كوريا)

ومع أنه علينا أن ننظر في جميع المسائل التي تهم الأعضاء، فإنه من الضروري أن نتناول تلك المسائل التي بلغت من النضج درجةً ستجعل العمل الموضوعي ممكناً. وبروح من التعاون، ينبغي علينا جميعاً أن نستجمع إرادتنا السياسية ونتحلى بالمرونة حتى نتمكن مؤتمراً نزع السلاح من القيام بعمله.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أطلعكم على التطورات الجارية وما يُتوقع أن تكون عليه المسألة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المستقبل. فالبيان المشترك عن المحادثات السادسة الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والإجراءات الأولى المتخذة من أجل تنفيذه والمتفق عليها الشهر الماضي هي خطوات مهمة باتجاه إعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية.

وقد انتقلت المحادثات السادسة الآن من مرحلة "كلمة مقابل كلمة" إلى مرحلة "فعل مقابل فعل". وللاتفاق الحالي عدد من المزايا. فهو، أولاً، ذو طابع متعدد الأطراف يُسبغ عليه صفةً رسميةً أكثر ويعطيه قوةً ملزمةً. ثانياً، من خلال ترجمة تعهد بيونغ يانغ بالتخلي عن الأسلحة النووية إلى فعلٍ حقيقي، يضع اتفاق ١٣ شباط/فبراير الأساس لوقف إنتاج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مزيداً من المواد النووية. ثالثاً، يمكن الإسراع بعملية جعل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منطقة لا نووية من خلال إدراج نهجٍ مستند إلى الأداء وجدولٍ زمني للتنفيذ.

وما نحتاجه اليوم هو عملية شاملة ومتعددة المراحل تجمع بين السياسة والأمن والاقتصاد من أجل إقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن أسلحتها وبرامجها النووية. وبلوغ هذه الغاية، نخطط لإدارة العلاقات بين الكوريتين إدارةً استراتيجيةً حتى تتاح الفرصة للجهود الرامية إلى حل المسألة النووية الكورية الشمالية لكي تعزز الحوار والتعاون بين الكوريتين وبالعكس.

واسمحوا لي أن أتوسع في الحديث عن النتيجة المستحبة المتوقعة من نجاح المحادثات السادسة. أولاً، سيمكّننا منع الانتشار النووي في شمال شرق آسيا وبالتالي تعزيز السلم والأمن في المنطقة. ثانياً، سيكون للمحادثات أثرٌ إيجابي مباشر على إنشاء نظام مسالم في شبه الجزيرة الكورية يمكن أن يتطور إلى شكل جديد من أشكال التعاون المتعدد الأطراف في مجال الأمن في شمال شرق آسيا. ثالثاً، نعتقد أن نهج التعاون والحوار المتبع في المحادثات قد "ينتشر" إلى مناطق أخرى ويقوي نظام عدم الانتشار العالمي، الذي يواجه في الوقت الحاضر تحدياتٍ خطيرةً.

وفي نهاية الأمر، عندما تحقق المحادثات السادسة إعلان هذه المنطقة منطقة لا نووية وتنجح في وضع إطار تعاوني وطيد، ستصبح آلية المحادثات السادسة قاعدة متينة في المستقبل لإقامة نظام أممي متعدد الأطراف في شمال شرق آسيا. ومن ناحيةٍ أخرى، سيثبت أن تجربة حل أكبر مشكلة أمنية في شمال شرق آسيا عن طريق التعاون والتنسيق وسيلة مفيدة جداً في الاستجابة لتحديات أمنية جديدة.

السيد تشو (جمهورية كوريا)

وربما يصف البعض السنوات العشر الماضية من تاريخ مؤتمر نزع السلاح بأنها "عشر سنواتٍ ضائعة"، سنوات النقاشات العقيمة والطريق المسدود. وأنا لا أوافق على ذلك. فعملية التعلم قد تستغرق وقتاً طويلاً ولكن الوقت لا يضيع أبداً طالما نحن ملتزمون بهدفنا المشترك وهو تحقيق السلم والأمن عن طريق نزع السلاح. فالجهود الصادقة التي تبذل في التفاوض القائم على الثقة المتبادلة لا بد وأن تؤتي أكلها على المدى البعيد. ومن المفيد تذكُّر رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون إلى هذا المؤتمر التي قال فيها: "يملك هذا المؤتمر من سعة الخبرة وعمق المعرفة في آن ما يمكنه من معالجة الشواغل المتعلقة بتزع السلاح".

وفي الختام، أود أن أستشهد بكلمات حكيمة تقول: "لن يأتي السلام بقعقة السلاح وإنما بالعدالة التي تعيشها وتصنعها أممٌ عزلاء في مواجهة الصعاب". والإرادة السياسية للعيش وإحقاق العدالة تبدأ هنا والآن في هذه القاعة بالذات ومن صميم قلوبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا على كلمته الهامة وأود أن أشكره بالخصوص على كلماته الداعية إلى القيام بالعمل الموضوعي وإلى التحلي بالمرونة وتحقيق نتائج جديدة في هذا المحفل البالغ الأهمية.

والآن أعلق هذه الجلسة لمدة دقيقتين كي أتيح لنفسي وللأمين العام للمؤتمر مرافقة نائب وزير الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا إلى خارج قاعة المجلس.

عُلقت الجلسة الساعة ١٥/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٠٠

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أستأنف الجلسة العامة ١٠٥٩ للمؤتمر.

وسيواصل المؤتمر مناقشته العامة. والآن أعطي الكلمة لممثل المغرب، السفير محمد لوليشكي.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، إنه لمن دواعي السعادة أن أعرب عن تحياتي لسفير بلدٍ جارٍ وبلد صديقٍ تجمعهم بالغرب شراكة خاصة. وبما أنني أتناول الكلمة للمرة الأولى خلال فترة رئاستكم للمؤتمر، أسمحوا لي أن أهنئكم وأعرب لكم عن تأييد وفدي لكم.

(ثم تكلم بالفرنسية)

رأى المغرب دائماً أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يكون مفتوحاً أمام العالم وأيّد ضرورة إعادة تطويعه بما يتلاءم مع تعقيدات عالم صار معولماً أكثر من أي وقت مضى حتى في احتياجاته وضروراته الأمنية الملحة. وإن كلمتي اليوم صيغت على خلفية هذا السياق الذي تطغى عليه الحاجة إلى اعتبار وقائع الوضع الحالي المربكة بشكل خطير وإني سأخصصها لمدونة سلوك لاهاي بشأن منع انتشار القذائف التسيارية، التي تولى بلدي رئاسة مؤتمر الدول الأطراف فيها منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ مما يدل على التزام المغرب الثابت بتزع السلاح وبعدم الانتشار وفق اختيارات استراتيجية تم اعتمادها تحت سلطة صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

السيد لوليشكي (المغرب)

ومدونة سلوك لاهاي بشأن منع انتشار القذائف التسيارية هي أول صك متعدد الأطراف لمكافحة انتشار القذائف التسيارية. وهي صك يتضمن التزاماً عاماً بإظهار التحفظ في أنشطة تطوير وتجريب ونشر القذائف التسيارية بما في ذلك من خلال تقليص المخزونات الوطنية والإحجام عن المساهمة في انتشارها. واشتملت المدونة أيضاً على التزام سياسي قوي بوضع تدابير تضمن الشفافية والتقيّد بها في شكل إعلان سنوي عن البرامج التسيارية والفضائية والإشعار السابق لإطلاق القذائف ومركبات الإطلاق الفضائية.

وفي النهاية، في الوقت الذي تؤكد فيه المدونة أن البرامج الفضائية يجب ألا تُستغل لإخفاء برامج القذائف التسيارية، فإنها تقر بأنه لا ينبغي منع الدول من استخدام الفضاء لأغراض سلمية.

وهكذا فإن مدونة السلوك تتمتع بمزية كبرى هي وضع قواعد سلوك مرنة وغير أمرّة بشأن مسألة ذات أهمية قصوى في السياق الدولي الحاضر.

وإن تعهد الدول الأطراف في مدونة السلوك بالتصديق على معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧، وعلى اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام السماوية لعام ١٩٧٢، وعلى اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام ١٩٧٤، أو الانضمام إلى هذه الاتفاقيات أو الامتثال لها بأي صورة أخرى، يساهم في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وبلدي بصفته الرئيس الحالي لمؤتمر الدول الأطراف في مدونة سلوك لاهاي، أجرى العديد من المشاورات مع كل من الدول الأطراف والدول غير الأطراف هنا في جنيف كما في نيويورك وفيينا وواشنطن. وقد تقرر أن يكون العرض المقبل للمدونة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل في الرباط خلال حلقة عمل دولية بشأن استخدام تكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية المستدامة، يشارك في تنظيمها مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي والوكالة الفضائية الأوروبية والمركز الملكي للاستشعار البعدي الفضائي بالمغرب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً، سعادة السفير محمد لوليشكي. وأنا ممتن جداً لك على الكلمة المهمة التي ألقيتها واسمح لي أن أهنيئك، بروح من الصداقة والصراحة، على إتقانك للمنتاز للغة الإسبانية، الذي يعبر من جديد عن مدى الصداقة الوطيدة التي تحملها لبلدي ولجميع البلدان الناطقة بالإسبانية.

والآن أود أن أستكمل قائمة المتكلمين بإعطاء الكلمة لممثلة باكستان، السيدة تمينا جانجوا، التي ستتكمّل باسم أعضاء مجموعة الـ ٢١.

السيدة جانجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إنني أتشرف بإلقاء البيان التالي بشأن نزع السلاح النووي باسم أعضاء مجموعة الـ ٢١: إثيوبيا وإكوادور وإندونيسيا وإيران والبرازيل وباكستان وبنغلاديش وتونس والجزائر وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزمبابوي وسري لانكا

السيدة جانجوا (باكستان)

والسنغال وسوريا وشيلي والعراق وفنزويلا وفيت نام والكاميرون وكوبا وكولومبيا وكينيا وماليزيا ومصر والمغرب والمكسيك ومنغوليا وميانمار ونيجيريا والهند؛ والدول التي تحمل صفة مراقب داخل مجموعة الـ ٢١: الأردن وأوروغواي وبروني دار السلام وتايلند وسنغافورة وغانا وغواتيمالا وكوستاريكا والكويت وليبيا ومدغشقر وعمان والفلبين.

واسمحوا لي في البداية، بصفتي منسقةً بمجموعة الـ ٢١، أن أعرب عن تقدير المجموعة العميق للعمل الممتاز الذي أنجزتموه والرؤساء الستة حتى الآن. كما نود أن نؤكد لكم، أنت ومجموعة الرؤساء الستة، دعمنا وتعاوننا في جهودكم من أجل إعادة المؤتمر لعمله الموضوعي.

وترى المجموعة أن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديداً كبيراً للبشرية. وإننا نعتقد أنه صار من الضرورة الملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يكافح المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين وأن نضاعف جهودنا وأن نكون في مستوى التزاماتنا بتحقيق هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونود أن نؤكد من جديد ضرورة الإحجام عن القيام بأي فعل قد يؤدي إلى سباق تسلح نووي جديد بما في ذلك تطوير أسلحة نووية وأنواع جديدة من الأسلحة النووية أو تحديث أسلحة نووية ونظم إيصالها.

وتسلم المجموعة بأن هناك ضرورةً حقيقيةً لتقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب الاستراتيجية والسياسات الأمنية من أجل تقليل احتمال استعمال تلك الأسلحة في يوم من الأيام وتسهيل عملية إزالتها بشكل كامل.

لذلك، تعتبر المجموعة أن أي تقدم يُحرز في نزع السلاح النووي يعد أساسياً لتوطيد السلم والأمن الدوليين. وتطالب المجموعة بمواصلة الجهود للخروج من المأزق الحالي في تحقيق نزع السلاح النووي.

ونود التذكير بفتوى محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ وأعلنت فيها عن إجماع الآراء على أن: "هناك التزام بمواصلة وإكمال المفاوضات بحسن نية بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع أشكاله تحت مراقبة دولية صارمة وفعالية".

وتشدد المجموعة على تطبيق المبادئ الأساسية المتمثلة في مبادئ الشفافية والتحقق وعدم التراجع على جميع التدابير المتخذة لنزع السلاح النووي.

وتعتبر مجموعة الـ ٢١ أنه طالما استمر وجود الأسلحة النووية، فإن إمكانية انتشارها ستظل قائمة. ونعيد التأكيد على أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية أمران مترابطان جوهرياً ويعزز بعضهما الآخر. وبالتالي فإن هناك ضرورةً حقيقيةً لتحقيق نزع السلاح النووي بشكل تام ولا رجعة فيه ولتوقف الانتشار النووي بجميع أشكاله.

وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أن نزع السلاح النووي يمثل الأولوية القصوى للمؤتمر. وهي تذكر بالاقترحات المحددة التي قدمت في هذا الصدد، بما فيها الاقتراحات التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ في الماضي، الواردة في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571.

السيدة جانجوا (باكستان)

وينتاب المجموعة قلقاً شديداً لأن مؤتمر نزع السلاح، هو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على نزع السلاح، أصبح عاجزاً عن الاتفاق على برنامج للعمل وعن البدء في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي.

وتلاحظ المجموعة أن أعضاء في المؤتمر قد قدموا اقتراحات مختلفة، جماعيةً وفرديةً، في الماضي بما فيها اقتراح السفراء الخمسة الوارد في الوثيقة CD/1693/Rev.1، بغية التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل للمؤتمر يتصف بالتوازن والشمول ويعكس أولويات المجتمع الدولي.

وتهدف مبادرات الرؤساء الستة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ إلى إخراج المؤتمر من مأزقه الذي دام عقداً من الزمن وبدء المفاوضات على القضايا المطروحة. وتؤكد المجموعة من جديد على استعدادها لأن تتحلى بالمرونة ولأن تعتمد نهجاً بناءً في التعامل مع أي مبادرة غايتها تحقيق اتفاق على برنامج للعمل.

ولا تزال المجموعة تبدي قلقها بشأن عدم إحراز تقدم فيما يلي: (أ) المقررات ذات صلة والقرار الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بشأن استعراض المعاهدة وتمديدتها في عام ١٩٩٥؛ (ب) والتعهد الواضح الذي قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية أثناء مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠ بإزالة ترساناتها النووية تماماً بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي؛ (ج) والثلاث عشرة خطوة عملية التي جاءت في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠. ومع أن المجموعة تعرب عن خيبة أملها الشديدة إزاء فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٥، فإنها تأمل في أن تؤدي الدورة الأولى التي تعقدتها اللجنة التحضيرية في عام ٢٠٠٧ إلى تسهيل التوصل إلى نتيجة ناجحة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي عام ٢٠١٠.

وإننا نناشد جميع الدول الأطراف في المعاهدات الرامية إلى إزالة أو منع انتشار الأسلحة النووية بجميع أشكالها بأن تتقيد تقيداً كاملاً بكل التزاماتها فيما يخص نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بغية ترسيخ هذه المعاهدات وتعزيز الاستقرار الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة باكستان، السيدة جانجوا، التي قرأت البيان باسم أعضاء

مجموعة الـ ٢١، على الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة وإلى المؤتمر.

وقبل اختتام هذه الجلسة، أود أن أقدم لكم جدولاً بمواعيد جلسات باقي أيام الأسبوع. وكما تعلمون، اختتمت البارحة منسق البند ٤، سفير البرازيل السيد دا روشا باراهوس، الجولة الثانية من اجتماعاته غير الرسمية وبالتالي فقد ألغيت الجلسة العامة غير الرسمية الذي كان من المقرر عقدها اليوم. كما قرر منسق البند ٥، سفير بلغاريا، السيد بيتكو دراغانوف، الاكتفاء بعقد جلسة عامة غير رسمية واحدة يوم الجمعة ١٦ آذار/مارس. وعلاوة على ذلك، نظراً لأن وكيل الوزارة لشؤون حقوق الإنسان والشؤون المتعددة الأطراف في المكسيك قرر توجيه خطاب إلى المؤتمر يوم الجمعة صباحاً، فقد ألغيت الجلسة العامة التي كانت مقررة يوم الخميس. ولذلك، سيلتئم المؤتمر يوم الجمعة صباحاً. ونظراً لأننا نبحنا في تركيز جميع الأنشطة في صباح يوم الجمعة، فإنني أشجعكم جميعاً على تسجيل نسبة حضور عالية جداً في المؤتمر.

الرئيس

إذن سيكون جدول مواعيد صباح الجمعة كالتالي. في الساعة العاشرة، سيفتح السفير دراغانوف جلسة عامة غير رسمية تتناول البند ٥ من جدول الأعمال. وسترفع هذه الجلسة الساعة ١١/٢٥. وفي الساعة ١١/٣٠، سأعقد الجلسة العامة ١٠٦٠ التي سيلقي أثناءها وكيل الوزارة لشؤون حقوق الإنسان والشؤون المتعددة الأطراف في المكسيك، السيد خوان مانويل غوميز روبليدو، كلمته أمام المؤتمر. وفي الساعة ١٢/٠٠، سيستمع المؤتمر لخطاب السيد ميغيل أنخيل موراتينوس، وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا.

وحيث إن جلسة صباح الجمعة ستكون آخر جلسة عامة على المستوى الرفيع، فإنني أود أن أدعو إلى مشاركة الوفود فيها بشكل واسع جداً.

رُفعت هذه الجلسة العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥

— — — —